بعض الافراد او كما ذكرنا في التخصيص ان المخصص قد يكون بعض الافراد ناقصا او زايدا
فيكون اللفظ اوسع من البعض الاخر فاذا قال كل عالم اكرم لا يقع على العالمات مع ان العالمات علة
حقيقة فيكون هذا اللفظ مجازا من حيث انه مقصور على بعض الافراد وهو غير العالمات اما كمي
بعض الافراد او في الخمر القرينة وهذا القسم قليل قد يجعل قرينة فصل التخصيص كون
بعض الافراد اما اي قسم المخصص الكلامي ومنا فجعل من قسم القرينة اللفظية فما الفرق
بينهما قلنا المراد بالمخصص الكلامي ان الكلام بقرينة يوجب بعض الافراد كما منا فقضا
حكم بوجوب العام الكل عصص ليس بكرم لا يكون كلا مما فكون بعض الافراد اما يكون مخصصا
غير كلامي بهذا التفسير ومنا نفع بالقرينة اللفظية ان يفهم من اللفظ بان يطرق كان المتكلم
غير مراد وفي كل عالم كس طالما يفهم من اللفظ عدم تناوله العالمات فيكون القرينة لفظية
جئنا الى الامثلة المذكورة في المتن وكل قسم من الاقسام فنظيره مذكور عقيب كل
القسم لكن لم نذكر في كل مثال ان القرينة اما نفعة عن ارادة الحقيقة مانعة عقلا او شرعا
او عادة الشرع فانبين منا مثل المنع في عين الفور كما اذا اراد بالمراة للفروج
فقال ان خرجت فانت طالق تحمل على الفور فالقرينة مانعة عن ارادة الحقيقة عرفا فالمنع
للحقيقي للروح مطلقا او هو لها والمستفاد القرينة منع الحقيقة عقلا الزاني قوله قائم مقامها
فليوني ومن ان فليكفل ان التخيير هو الاباحة مع العذاب المستفاد من وجوب انا اعلم
منع عقلا او قوله طالعي امرأتي ان كنت رجلا للحقيقة منعه عرفا او قوله الاعمال بالنيات
منع شرعا وقد تقدم عقلا او لا ما كل من النخلة والرقيق او لا يسرق من مذه البلدة عادة او عرفا

وفي الوضع قوله عرفا او الاسماء المنقولة اما عرفا عاما او اصطلاحا او الاسماء او التوكيل بالخصومة شرعا
فان قيل لم ان المراد للحقيقي عند عدم القرينة قوله لانا لكل من صنع الغلة حتى لا يحلوف عليه عدم
اكلها وهو غير ممتنع حتى بل الحالف اكد لكن قلنا اليمين انما وضعت في النفي كانت المنع فوجب ان
ان يصير ممنوعا باليمين واما الاكل منها كما اولا صح او عادة لا الاكل ممنوعا باليمين ثم عطف عليه
اول المسئلة وهو انه لابد لهجاز من قرينة فقوله واما اذا كانت للحقيقة مستعملة والمجاز متعارفا
فعند ابي حنيفة رح الحقيقي اولى لان الاصل لا يترك الا بدليل وعندهما المجاز اولى
وتظهر ثمرة الاكل من هذه اللفظة نصف الطلاق عنده وعندهما الى اكل ما في يدها
واقد تعذر الحقيقي والمجاز معا كقوله لامراته وهي اكبر سنا منه او معروفة النسب صلع
بنت اما للفقيه اي المعنى للحقيقي وهو النسب في الفصل الاول اي في الاكبر سنا منه فظاهر
فلانها اي للحقيقة والمراد الحقيقي اما ان تثبت مطلقا اي في صغره وفي حق من استلد
النسب منه او يكون دعوة معتبرة في حقها بان يثبت النسب منه او ينتفي من استلد منه والاكمي
هذا اي ثبوت النسب من المدعي او انتفاؤه ممن استلد منه لانه ثبت ممن لا استلد منه او ينتفي عنه
فقط اي يثبت الحقيقي وهو النسب في حق نفسه فقط بان يثبت منه مني غير ان ينتفي من استلد
منه وامتعذر اي الثبوت وحق نفسه فقط لان الشرع يكذبه بالاشتهار مني الغير قال
كلمة ان تكذيب الشرع المدعي انما من تكذيبه نفسه او النسب بما عمل التكذيب والرجوع على خلاف
العقل فانه لاحتمال التكذيب والرجوع واما المجاز عطف على قوله اي الحقيقة والمراد ان
المعنى المجازي متعذر اما التحريم للان التحريم الذي ثبت بدلالة اي بلفظ صريح ساقط لكذب الشاهد

Copyright © King Saud University